

نواسخ الابتداء، وباب الاستثناء، والتعجب وما يليه، ومنها قَسَلٌ
النافية..... " .

ولم يذكر ابن مالك تفصيلاً لاستعمال هذا الفعل في هذا
الموضع، إلا أنه عَقَدَ فصلاً قبله مباشرةً بيّن فيه الصلة بين (قَلَّ)
(وما) النافية، قال فيه " قد يقوم مقام (ما يفعلُ أحدٌ) (أَقَلُّ)
ملازماً للابتداء، والاضافة إلى نكرة موصوفة بصفة مُعْنِيَةٍ عن الخبر
لازم كونها فعلاً أو ظرفاً، وقد تُجعل خبراً، ولا بدّ من مطابقتها لفاعلها
للنكرة المضاف إليها، ويساوي (أَقَلُّ) المذكور (قَلَّ) رافعاً مجسّراً
(أَقَلُّ) .

ولسنا مع ابن مالك أو السيوطي في ذلك لِمَا يأتي :

- ١ - أتأ - فيما اطلعنا عليه من المراجع النحوية - لم نجد
هذا الفعل إلا في المرجعين اللذين ذكرناهما ليس غير .
- ٢ - أَنَّ (قَلَّ) رجلٌ يفعل ذلك) مثالٌ لا يُعتدُّ به ، ولم نجد شاهداً
على نمط هذا المثال يبيّن قولهما .
- ٣ - أَنَّ القولَ بأن (قَلَّ) تساوي (ما) ، ومن ثَمَّ فإنَّ (قَلَّ) غيرُ
متصرفٍ لشبهه بالحرف - هذا القولُ يحتاجُ إلى دليلٍ، وهو بعيدٌ
عن واقع اللغة لعلاقة المساواة هذه نجدها في المسائل
الرياضية، وفرقٌ كبيرٌ في اللغة بين استعمال الفعل واستعمال
الحرف .

وإذا دَخَلَتْ على (قَلَّ) (ما) الكافّة ، أصبحت (قلما)، وحينئذ
يجيء بعدها جملةٌ فعليةٌ، بعكس (قَلَّ) مفردةً . فإنها تتطلب بعدها
فاعلاً. وقد ذكر سيبويه أنه من قبح الكلام أن تجيء (قلما) وبعدها
اسمٌ يقول " ويحتملون قبح الكلام حتى يفعوه في غير موضعه ؛ لأنّه